

ووفق هذا الاتفاق فإنه من المتوقع أن تحصل (إسرائيل) هذا العام على مبلغ ٣٦٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية مقابل ٢,٢٢ مليار دولار كمساعدات عسكرية.

إضافة إلى ذلك تمول الحكومة الأمريكية مشاريع عسكرية أخرى تقوم بها (إسرائيل). فعلى سبيل المثال أنفقت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٨٦ حتى الآن أكثر من مليار دولار على تطوير الصاروخ «أرو - السهم». ولا تندرج ميزانيات التطوير هذه وما شابهها في بند المساعدات العسكرية.

ومع بداية العام ١٩٨٢ بدأت الولايات المتحدة بإرسال المساعدات النقدية العسكرية لـ(إسرائيل) بواقع دفعة واحدة ترسل في بداية كل سنة مالية، فيما يتم دفع هذه المساعدات بواقع أربع مرات في السنة للدول الأخرى. وخلافاً للدول الأخرى التي تتلقى مساعدات أمريكية فإن (إسرائيل) معفاة من شرح أوجه صرفها.

ووفق الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي يتعهد الأمريكيون، حسب القانون الإسرائيلي، باستثمار ما نسبته ٢٧٪ من المساعدات الأمريكية في (إسرائيل) نفسها، كما يلتزم الجانب الأمريكي بشراء منتجات صناعية إسرائيلية لاستخدامها في إنتاجه. وقد استثمرت شركة «لوكهيد مارتن» مبلغ ٩٠٠ مليون دولار في (إسرائيل) بعد صفقة طائرات (إف - ١٦)، واستثمرت شركة «بوينغ» مبلغ ٧٥٠ مليون دولار بعد توقيعها اتفاقية بيع طائرات (إف - ١٥) و«بلاك هوك» لـ(إسرائيل).

ويبين الجدول التالي حجم المساعدات العسكرية الأمريكية الممنوحة لـ(إسرائيل) بملايين الدولارات:

السنة	المنح العسكرية	إجمالي المساعدات
1977	500	1,787.50
1978	500	1,822.60
1979	1,300.00	4,913.00
1980	500	2,146.00
1981	500	2,413.40
1982	550	2,268.00
1983	750	2,505.60
1984	850	2,631.60
1985	1,400.00	3,376.70
1986	1,722.60	3,663.50
1987	1,800.00	3,040.20
1988	1,800.00	3,043.40
1989	1,800.00	3,045.60
1990	1,792.30	3,434.90
1991	1,800.00	3,712.30
1992	1,800.00	3,100.00
1993	1,800.00	3,103.40
1994	1,800.00	3,097.20
1995	1,800.00	3,102.40
1996	1,800.00	3,147.30
1997	1,800.00	3,132.10
1998	1,800.00	3,080.00
1999	1,860.00	3,010.00
2000	3,120.00	4,129.10
2001	1,975.60	2,876.10
2002	2,040.00	2,848.00
2003	3,086.40	3,742.10
2004	2,147.3	2687.3
2005	2,220.00	2,630.00
2006	2,280.00	2,560.00
الإجمالي	48,894.20	90,049.30

مخصص لشراء أسلحة أمريكية، وبالتالي تكون الولايات المتحدة قد دعمت اقتصادها وحافظت على فرص عمل لآلاف العاملين الأمريكيين.

وينظر أصحاب القرار الأمريكيون إلى (إسرائيل) على أنها قاعدة أمريكية متقدمة ومخزن أسلحة للقوات الأمريكية وساحة لإجراء المناورات المشتركة.

أما السبب الأخير والذي لا يقل أهمية عن ما ورد أعلاه فهو قيام (إسرائيل) بتجريب واختبار الأسلحة الأمريكية ميدانياً ودراسة مدى تأثيرها الفعلي على أرض الواقع.

لهذه الأسباب وغيرها ترى الإدارات الأمريكية ضرورة دعم (إسرائيل)؛ بل وجعلت ذلك على رأس سياساتها الخارجية.

تصاعد الدعم

بدأت المساعدات الأمريكية تصل إلى (إسرائيل) منذ بداية إنشائها. فقد وافق الرئيس الأمريكي ترومان على قرض قيمته ١٣٥ مليون دولار لاستيعاب المستوطنين اليهود الجدد، تقدمت به حكومة بن غوريون. ونقل عن ترومان قوله «إنها مسؤوليتي أن أرى سياستنا في (إسرائيل) تتوافق مع سياستنا في العالم بأسره. ثانياً إنها رغبتني لبناء دولة ديمقراطية، حرة، مستقلة، مزدهرة وقوية بشكل كاف لجعل سكانها معتمدين على ذاتهم وأمنين»، (٢٨/١٠/١٩٤٨).

خلال الفترة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٧٣ كان معدل ما تحصل عليه (إسرائيل) سنوياً يبلغ ١٢٢ مليون دولار. وقد بلغ حجم تلك المساعدات في تلك الفترة ٣,١ مليار دولار، منها ٢٧٧ مليون دولار مساعدات عسكرية. في عام ١٩٦٢ بدأت (إسرائيل) بشراء الأسلحة من الولايات المتحدة. إلا أن أول منحة عسكرية وصلت إلى (إسرائيل) كانت خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. وقد برر الكونغرس تلك المساعدة بالقول إن ضعف (إسرائيل) عسكرياً سيؤدي إلى نشوب حروب مستمرة في منطقة الشرق الأوسط. في الأيام الأولى لتلك الحرب تعرضت (إسرائيل) لخسارة كبيرة في العتاد. وقتها أمر الرئيس ريتشارد نيكسون وزير خارجيته هنري كيسنجر بشحن ما طلبته (إسرائيل) من أسلحة وذخائر وصواريخ، وأضافت إليها الولايات المتحدة ٢٠ طائرة مقاتلة من طراز (إف-٤).

ومنذ العام ١٩٧٤ بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية تنهمر على (إسرائيل) حتى زادت على ١٠٠ مليار دولار. واستطاعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ربط أي عملية سلام مع الجانب العربي بهبات عسكرية أمريكية ضخمة. فقد نالت (إسرائيل) عام ١٩٧٩ بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مبلغ خمسة مليارات دولار لإعادة نشر قواتها المنسحبة من شبه جزيرة سيناء وبناء مطارات جديدة في النقب المحتل. وبعد توقيع اتفاقية «واي ريفر» عام ١٩٩٨ حصلت على مبلغ ١,٢ مليار دولار. ومع بدء المفاوضات مع سوريا في العقد الماضي أعدت (إسرائيل) فاتورة بمبلغ ١٧ مليار دولار لدفع كلفة الانسحاب من الجولان. وأدى توقف المفاوضات وقتها إلى عدم حصول الجانب (الإسرائيلي) على المبلغ المطلوب. وعند انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من غزة في العام الماضي، طلبت الحكومة الإسرائيلية من الولايات المتحدة مبلغاً من المال للمساعدة في إعادة إسكان المستوطنين الذين تم إجلاؤهم عن غزة، جُمَد الطلب بسبب الإحصار «كاترينا» الذي ضرب الولايات المتحدة. وأعدت (إسرائيل) فاتورة أخرى عادت قيمتها مبلغ ١٠ مليار دولار لتنفيذ خطة الانسحاب من الضفة الغربية وفق مشروع أولمرت.

ومنذ العام ١٩٨٧ بدأت (إسرائيل) بالحصول على ١,٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية سنوياً و١,٢ مليار كمساعدات اقتصادية. لكن إدارة الرئيس الأمريكي كلنتون اتفقت مع الإدارة الإسرائيلية عام ١٩٩٨ على تخفيض المساعدة الاقتصادية بمبلغ ١٢٠ مليون دولار سنوياً على أن يحول نصفه ٦٠ مليون للمساعدات العسكرية.